

العنوان:	مدركات الموظفين العموميين لمبادئ النزاهة والشفافية وأثرها على مكافحة الفساد المالي والاداري : دراسة تطبيقية على الإداريين بجامعة تبوك
المصدر:	الفكر المحاسبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
المؤلف الرئيسي:	هندي، محمد مصطفى
المجلد/العدد:	مج19, ع2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	يوليو
الصفحات:	408 - 435
رقم MD:	969807
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	التنظيم الوظيفي، الأخلاقيات الوظيفية، الموظفون الإداريين، النزاهة الوظيفية، الفساد المالي، الفساد الإداري، جامعة تبوك
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/969807

**مدركات الموظفين العموميين لمبادئ النزاهة والشفافية وأثرها على
مكافحة الفساد المالي والإداري
دراسة تطبيقية على الإداريين بجامعة تبوك**

الدكتور

محمد مصطفى هندي

أستاذ المحاسبة المساعد

قسم المحاسبة – كلية إدارة الأعمال – جامعة تبوك

مدرجات الموظفين العموميين لمبادئ النزاهة والشفافية وأثرها على مكافحة الفساد
المالي والإداري: دراسة تطبيقية على الإداريين بجامعة تبوك

د. محمد مصطفى هندي

أستاذ المحاسبة المساعد

قسم المحاسبة - كلية إدارة الأعمال - جامعة تبوك

المقدمة :

تزايد الاهتمام العالمي بالنزاهة والشفافية. ومن أهم سمات هذا الاهتمام على المستوى العالمي إصدار الأمم المتحدة اتفاقية دولية في عام 2004 لمكافحة الفساد تتضمن مجموعة شاملة من المعايير والقواعد القابلة للتطبيق في جميع الدول من أجل تعزيز نظمها القانونية والتنظيمية لمكافحة الفساد في إشارة واضحة من المجتمع الدولي إلى الفاسدين، تحذره بأنه لا تسامح مع خيانة الثقة العامة وتؤكد على تمسك المجتمع الدولي بالقيم مثل الأمانة واحترام سيادة القانون والمسائلة والشفافية وأحكام الاتفاقية تضع مبدأ أساسي للتعاون بين الدول لمنع الفساد والكشف عنه (United nations conventions against corruption 2004 p.1-51)، وأشار الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي ع عنان في صدر الاتفاقية إلى سعادته بالاتفاقية التي تعتبر صك لمحاربة هذا الشر على الصعيد العالمي موضحاً أن "الفساد وباء غادر يترتب عليه نطاق واسع من الآثار الضارة في المجتمعات. فهو يقوض الديمقراطية وسيادة القانون ويؤدي إلي انتهاكات حقوق الإنسان وتشويه الأسواق وتدهور نوعية الحياة ويتيح ازدهار الجريمة المنظمة والإرهاب وغير ذلك من التهديدات لازدهار الأمن البشري (Kofi A. Annan 2004). وقد وقع على الاتفاقية 169 دولة وجاءت استجابة حكومة المملكة العربية السعودية سريعة وذلك بالتوقيع على الاتفاقية الجمعة 2004/7/9 الموافق 1424/11/17هـ انطلاقاً من حرص حكومة المملكة بالاضطلاع بمسؤولياتها وأيماناً منها بمشاركة المجتمع الدولي في تحقيق الأمن البشري. وقد جاء في المادة (1) من الاتفاقية أن الغرض منها هو تعزيز النزاهة والمسائلة والإدارة السليمة للشئون العمومية والممتلكات العامة، (The purposes of this Convention " promote integrity, accountability and proper management of public affairs and public property) وقامت الأمم المتحدة بإصدار دليل تشريعي استرشادي للدول التي وقعت على الاتفاقية جاء فيه مجموعة من التدابير الوقائية لمكافحة الفساد على رأسها الشفافية والنزاهة ويتألف الدليل من خمسة أجزاء رئيسية تتمثل في (أحكام عامة للاتفاقية)، (التدابير الوقائية)، (التجريم وإنفاذ القانون والولاية القضائية)، (التعاون الدولي)، وأخيراً (استرداد)

الموجودات). وقد تناولت التدابير الوقائية ما يتصل بتدابير الشفافية في القطاع الحكومي والقواعد المتصلة بعمل الموظفين العموميين (Legislative Guide For The Implementations Of The United Nations Second Edition - 2012). كما أن جيم يونغ كيم رئيس البنك الدولي في تصريح شهير له بمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية أشار إلى اهتمام البنك الدولي بمواجهة الفساد عن طريق وضع مجموعة من الخطوات تساعد الدول على مواجهة الفساد وتحقيق التنسيق في جهود الدول المشاركة وقام باستحداث إدارة للنزاهة المؤسسية تحقق في بلاغات الفساد والاحتيايل بالمشروعات التي يمولها البنك وتحويل نتائج التحقيق إلى لجنة خاصة للعقوبات. وقد حقق البنك في السنوات من 2007 إلى 2012 في 609 بلاغ أسفرت عن تطبيق عقوبات على 250 حالة لشركات وأشخاص متورطين وتم محاصرتهم ومنعهم من تنفيذ أي مشروعات يمولها البنك (jim-yong-kim Jan, 2013) كما أن صندوق النقد الدولي كان له دورا عن طريق إيقاف المساعدات المالية للدول التي يقف فيها الفساد عائق أمام التنمية (حسن هيفاء جواد، 2011) والاهتمام بالنزاهة والشفافية على المستوى العالمي قابله اهتمام على المستوى المحلي حيث تنبتهت حكومة المملكة العربية السعودية إلى أهمية التهديدات التي تواجه الاقتصاد الوطني بسبب انتشار ظاهرة الفساد وعملت على فرض مزيد من القواعد الضامنة لتطبيق الأنظمة المتصلة بقضايا الفساد المالي والإداري ومن أهمها نظام الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/48) بتاريخ 1379/7/10هـ وتعديلاته ولائحته التنفيذية، ونظام مكافحة التزوير الصادر بالمرسوم الملكي رقم 114 بتاريخ 1380/11/26هـ والمعدل بالمرسوم الملكي رقم 53 بتاريخ 1382/11/15هـ، ونظام مكافحة الرشوة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/36) بتاريخ 1412/12/29هـ هذا ولم يتوقف الأمر على تلك التشريعات بل قامت حكومة المملكة بالتضييق على جرائم الفساد من خلال إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد كذلك قامت بإصدار مجموعة من التشريعات المتصلة بمكافحة الفساد المالي منها نظام مكافحة غسل الأموال الصادر بالمرسوم الملكي رقم 167 بتاريخ 1424/6/20هـ ولائحته التنفيذية الصادرة بالمرسوم الملكي رقم 31 بتاريخ 1433/5/11هـ كذلك، ونظام تأديب الموظف العام الصادر بالمرسوم الملكي رقم 7 بتاريخ 1391/2/1هـ تم إنشاء وحدة خاصة بالتحريات المالية بوزارة الداخلية تهتم بالكشف عن عمليات الفساد المالي وغسيل الأموال والتي انضمت إلى المؤسسة الدولية للتحريات المالية المسماة (Egmont group) وهي منظمة دولية للتنسيق بين وحدات التحريات المالية على المستوى الدولي لتبادل المعلومات المتعلقة بالكشف عن عمليات الفساد المالي وغسيل الأموال). هذا ويعتبر من أهم الجهات المتعاملة مع قضايا الفساد والتي تقع مباشرة في مجال اختصاصها هيئة الرقابة والتحقيق، والمديرية العامة للمباحث (المباحث الإدارية) وتشارك المملكة في فريق العمل المالي (FATF) من خلال عضويتها بمجلس التعاون الخليجي كذلك تشارك في فريق العمل الدولي للشرق الاوسط وشمال افريقيا (MENA FATF)

1/1 - الاهتمام بالنزاهة على المستوى الدولي:-

تزايد الاهتمام بالنزاهة والشفافية على المستوى الدولي ويمكن إيجاز الجهود الدولية وعلى رأسها جهود الأمم المتحدة في هذا الشأن وذلك كما يلي:

- اعتمدت الأمم المتحدة القرار 61/55 المؤرخ 4 كانون الأول/ديسمبر 2000 بشأن صك قانوني دولي فعال لمكافحة الفساد، قررت فيه إنشاء لجنة متخصصة للتفاوض بشأن صياغة اتفاقية دولية لمكافحة الفساد. واجتمعت هذه اللجنة في فيينا خلال الفترة من 21 كانون الثاني/يناير إلى 1 شباط/فبراير 2002، ثم من 17 إلى 28 حزيران/يونيه 2002. (United nations conventions against corruption 2004)
- صدرت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام 2003 ووقعت عليها نحو 170 دولة تباعا وتتألف الاتفاقية من 171 مادة مقسمة على خمس فصول
- اصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عام 2006 الدليل التشريعي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- إنشاء المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد (GOPAC) " وهي شبكة دولية من البرلمانيين الذين كرسوا أنفسهم للحكم الرشيد ومكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم. وقد وفرت (GOPAC) منذ نشأتها المعلومات والتحليلات والمعايير الدولية المعمول بها، كما أنها حسنت من مستوى الوعي العام وذلك من خلال الجمع بين العمل الوطني والنشاط الدولي. وتضم في عضويتها 51 دولة وقد اوضح دم تري فلايسيس رئيس فرع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتجار في المخدرات ان (GOPAC) تعتبر تحالف عالمي للبرلمانيين يعملون سوية لمكافحة الفساد، وتعزيز الحكم الصالح ونصرة شرعية القانون (Dimitri Vlassis- Fep, 2013)
- جهود معهد رصد الموارد الطبيعية والمسائلة عنها (Natural Resources Governance institute) والذي اصدر مؤشر يعكس مدى جودة ادارة الحكومات لصناعة النفط والغاز والتعدين في 58 دولة حول العالم ويتناول المؤشر اداء الدول بشأن 4 محاور اساسية وهي الوضع المؤسسي والقانوني، ممارسات اعداد التقارير، الاجراءات والوقائية ومراقبة الجودة، البيئة الادارية المحفزه وكان ترتيب المملكة علي 48 عالميا، وفضل النتائج المحققة كانت بشأن البيئة الادارية المحفزة التي تشير فعالية اداء الحكومة وسيادة القانون والديمقراطية. (Revenue watct Institute Index 2013)
- اهتم البنك الدولي بقضايا الفساد واصدر إستراتيجية مشتركة لمواجهة الفساد وأوصي الدول الأعضاء بمحاربة الفساد بعدة وسائل منها (دفع أجور كافية لموظفي الخدمة المدنية ،خلق الشفافية والانفتاح في الإنفاق الحكومي ، الحد من الروتين الحكومي ، استبدال الدعم التنزلي المشوه بتحويلات نقدية موجهة، عقد

العديد من الدراسات السابق عرضها تناولت دور الإعلام في مواجهة الفساد حيث أكدت (2011 هيفاء) على تفعيل دور الإعلام ونشر ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد.

1/5/8 دراسة Piero Stang (2009)

تناولت الدراسة دور وسائل الإعلام في توفير المعلومات التي تمكن المواطنين من مراقبة سلوك الساسة والبيروقراطيين. ويعرض الفصل الأول لصور السيطرة الانتخابية المتصلة بالإفناق علي الحملات الانتخابية والتي تؤثر علي قرارات الناخبين ويحلل النموذج دور الصحافة في مساعدة الناخبين علي مسائلة السياسيين، بينما تعرض الفصل الثاني لإطار نظري عام عن وسائل الإعلام عندما تكون رغبة ومهتمة في تقديم معلومات بشأن مخالفات السياسيين، وأشارت الدراسة إلي تعرض الإعلاميين عن ممارسة دورهم الرقابي للعديد من المخاطر أولها العقوبات القانونية ضد المحررين فضلا عن ضغط السياسيين وعندما تعرض علي القضاء ربما يكون القضاء غير مستقل عند الفصل في تلك القضايا وأوضح الدراسة أن هذا الأمر لا ينطبق علي الناشرين حيث يدخل فيها الأرباح والمكافآت المستمدة من الولاء السياسي.

2/5/8 دراسة Lucy Williamson (2010)

في دراسة بعنوان الفساد في الفصول الدراسية تم تناول واقع الفساد في اندونيسيا. حيث ان الخبراء لا يختلفون علي اعتبار اندونيسيا من اسوء الدول علي مستوي العالم حيث احتلت المرتبة 143 بين دول العالم في مؤشر مدركات الفساد وأوضح الدراسة ان الرشاوي تدفع من المواطنين عند الاستفادة من الخدمات الحكومية العادية مثل استخراج هوية او رخصة قيادة وقامت الدراسة بتجربة ميدانية بالفصول الدراسية للتصدي للفساد قبل وقوعه بعمل محاضرات اسبوعية تفاعلية بعدها يتم عمل تطبيق عملي بالسماح للطلاب والطالبات بشراء الاصناف الموجودة بمتجر المدرسة من اقلام وقطع شيكولاتة من دون رقيب وكانت النتيجة التزام اغلب الطلاب بالنزاهة بدفع قيمة مشترواتهم.

ويري الباحث اهمية زرع ثقافة النزاهة لدي النشأ من الصغر حيث ان العديد من مظاهر الفساد يراها الصغار باعتبارها طبائع الامور وهو ما يعني تاصيل الفساد في المجتمع.

9- الدراسة التطبيقية

قام الباحث باجراء دراسة تطبيقية لاختبار الفروض المرتبطة بموضوع البحث وكانت البداية بعرض الاستبانة علي اساتذة متخصصين في الرقابة المالية والادارية بغرض

تحكيمها وتم اجراء التعديلات الواجبة.و في ضوء ذلك يقدم الباحث وصفاً لمجتمع الدراسة، وعينة الدراسة، و الإجراءات التي اتبعت في توزيع قائمة الاستقصاء و طريقة جمع البيانات، والأساليب الإحصائية المستخدمة فى التحليل والوصول إلى نتائج البحث.ويتناول الباحث في هذه الفقرة ما يلي:

- طريقة إعداد قائمة الاستقصاء ملحق (1)
- تحديد مجتمع الدراسة وأسلوب اختيار العينة
- فروض الدراسة
- خطوات التحليل الإحصائي
- الأساليب الإحصائية المستخدمة

1/9 إعداد قائمة الاستقصاء:

اعتمد الباحث في جمع بيانات الدراسة التطبيقية على قائمة استقصاء اشتملت على بيانات أولية، وخمسة أبعاد رئيسية مرتبطة بأهداف وفروض البحث كما يلي:

بيانات أولية: عن أسم القسم أو الإدارة التي يعمل بها المشاركين، طبيعة الوظيفة، وظيفة المشارك، عدد سنوات الخبرة، مستوى التعليم، العمر، وقد أكد الباحث على أن استجابات المشاركين في تعبئة الاستبانة سوف تعامل بسرية تامة، وأنها لن تستخدم في غير أغراض البحث العلمي، وذلك لضمان موضوعية الاستجابات ودقتها وعدم تحيزها.

البعد الأول: يرتبط باختبار الفرض الأول "أثر الشفافية والنزاهة على حجم الفساد المالي والإداري".

البعد الثاني: يرتبط باختبار الفرض الثاني "أثر أداء الهيئات والمؤسسات المعنية بالنزاهة والشفافية على حجم الفساد المالي والإداري".

البعد الثالث: يرتبط باختبار الفرض الثالث وهو "أثر التطبيق الصارم للأنظمة والتعليمات على حجم الفساد المالي والإداري".

البعد الرابع: يرتبط باختبار الفرض الرابع "أثر برامج ترشيد الإنفاق الحكومي على حجم الفساد المالي والإداري".

البعد الخامس: يرتبط باختبار الفرض الخامس "أثر حملات التوعية الإعلامية والمجتمعية على حجم الفساد المالي والإداري".

2/9 اختبار قائمة الاستقصاء:

قام الباحث باختبار قائمة الاستقصاء بعرضها على أساتذة متخصصين في الرقابة المالية والإدارية وأساتذة المحاسبة من تخصص المراجعة بغرض تحكيمها وتم إجراء التعديلات الواجبة كذلك تم توزيعها على عينة استطلاعية للتحقق من وضوح الأسئلة، واستخدم الباحث أسلوب المقابلة الشخصية في هذه المرحلة، وبعد التأكد من ملائمة قائمة الاستقصاء لأهداف البحث واختبار فروضه تم صياغتها في شكلها النهائي وتوزيعها على عينة البحث، وقد تم إعطائهم الوقت الكافي ثم تم جمع هذه القوائم ومراجعتها وتحليلها.

3/9 مجتمع الدراسة وأسلوب اختيار العينة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الموظفين العموميين بمختلف الدوائر الحكومية ومن مختلف المستويات الوظيفية، واشتملت عينة الدراسة على الموظفين العموميين بجامعة تبوك على مختلف مستوياتهم الوظيفية، وقد بلغ حجم العينة 64 فرداً مع مراعاة تنوع مفردات العينة من حيث التأهيل العلمي وسنوات الخبرة كما يلي (جدول 2):

جدول رقم (2) : توزيع عينة البحث من حيث طبيعة الوظيفة وعدد سنوات الخبرة ومستوى التعليم والعمر

بيان	عدد	%	بيان	عدد	%	
طبيعة الوظيفة	مالية	15	23.4	ما قبل الجامعي	43	54.0
	إدارية	40	62.5	جامعي	26	41.3
	أخرى	9	14.1	ماجستير أو دكتوراه	3	4.8
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	7	10.9	أقل من 25 سنة	4	6.2
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	19	29.7	من 25 سنة إلى أقل من 35 سنة	27	42.2
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	32	50.0	من 35 إلى أقل من 45 سنة	27	42.2
	من 15 إلى أقل من 20 سنة	3	4.7	أكثر من 45 سنة	6	9.4
	أكثر من 20 سنة	3	4.7			

1/3/9 نتائج التحليل الإحصائي الوصفي:

تتوزع مفردات العينة من حيث التأهيل العلمي وسنوات الخبرة وكانت نتائج التحليل الإحصائي الوصفي على النحو التالي:

1/1/3/9 طبيعة الوظيفة:

تتوزع مفردات عينة البحث من حيث طبيعة الوظيفة حيث بلغت نسبة الوظائف الإدارية 62.5% بينما الوظائف المالية كانت النسبة 23.4% والوظائف الأخرى 14.1%.

2/1/3/9 مستوى الخبرة:

من حيث عدد سنوات الخبرة كان نصف عينة البحث في الفئة ذات خبرة من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة، تلتها الفئة من 5 إلى أقل من 10 سنوات بنسبة 29.7%، ثم الفئة أقل من 5 سنوات بنسبة 10.9%، أما الفئات من 15 إلى أقل من 20 سنة، أكثر من 20 سنة كانت نسبة كل منها 4.7% من إجمالي عينة البحث.

3/1/3/9 مستوى التعليم:

من حيث مستوى التعليم كانت نسبة التعليم ما قبل الجامعي 54%، يلي ذلك التعليم الجامعي حيث كانت النسبة 41.3%، أما حاملوا الماجستير أو الدكتوراه فقد بلغت نسبتهم 4.8% من إجمالي عينة البحث.

4/1/3/9 العمر:

من حيث العمر كانت نسبة العينة في الفئتين من 25 سنة إلى أقل من 35 سنة، ومن 35 سنة إلى أقل من 45 سنة 42.2% لكل منهما، ولأقل من 25 سنة كانت 6.2%، ولأكثر من 45 سنة كانت 9.4%، نخلص من ذلك إلى تنوع مفردات عينة البحث من حيث طبيعة الوظيفة، وعدد سنوات الخبرة، مستوى التعليم، والعمر.

4/9 خطوات التحليل الإحصائي:

تم إعطاء أوزان للاستجابات وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي لقياس درجة الموافقة أو الأهمية كما يلي :

غير
إطلاقاً
موافق
غير موافق
غير متأكد
موافق
موافق بشدة

1 2 3 4 5

تم حساب المتوسط المرجح للاستجابات **Weighted mean** ، ثم يحدد الإتجاه كما يلي :

موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
5-4.20	4.19-3.40	-2.60	2.59 – 1.80	1.79 -1
		3.39		

حيث أن طول الفترة المستخدمة هنا هي (5/4) أى حوالى 0.80

تم إدخال البيانات للحاسب الآلي وقد استعان الباحث بالبرنامج الإحصائي SPSS، وقد قام بالتحليلات التالية:

5/9 أدوات التحليل الإحصائي لفروض الدراسة

استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية:

- مقياس الصدق والثبات **Reliability**: استخدم الباحث مقياس (ألفا كرونباخ) Cronbatch Alpha لبيان مدى إمكانية تعميم نتائج الدراسة على مجتمع الدراسة.
- التكرارات والنسب المئوية: لبيان أعداد استجابات عينة البحث على أسئلة قائمة الاستقصاء، والأوزان النسبية لكل استجابة، وعرضها فى صورة جداول تكرارية.
- الإحصاءات الوصفية: مثل المتوسط الحسابى والانحراف المعياري لتوصيف متغيرات الدراسة من حيث النزعة المركزية والتشتت.
- اختبار **T test**: عن القيمة المتوسطة 3.5 من درجات مقياس ليكرت ، ويتم إجراء هذا الاختبار كالاتى:

H0 : متوسط الاستجابات = القيمة المتوسطة

H1 : متوسط الاستجابات \neq القيمة المتوسطة

10 نتائج التحليل الإحصائي:

1/10 نتائج التحليل الاحصائي لمقياس الصدق والثبات Rêliability:

بتطبيق مقياس Cronbach Alfa على أبعاد قائمة الاستقصاء جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (3): مقياس الصدق والثبات على أبعاد قائمة الاستقصاء

البعد	البيان	عدد المتغيرات	قيمة ألفا
الأول (*)	أثر الشفافية والنزاهة على حجم الفساد المالي والإداري	8	79.6%
الثاني	أثر أداء الهيئات والمؤسسات المعنية بالنزاهة والشفافية على حجم الفساد المالي والإداري	12	62.3%
الثالث	أثر التطبيق الصارم للأنظمة والتعليمات على حجم الفساد المالي والإداري	14	90.4%
الرابع	أثر برامج ترشيذ الإنفاق الحكومي على حجم الفساد المالي والإداري	3	74.4%
الخامس	أثر حملات التوعية الإعلامية والمجتمعية على حجم الفساد المالي والإداري	5	85.9%

(*) تم إعادة ترميز العبارة الثالثة من عبارات البعد الأول لتتفق مع السياق العام قبل إجراء مقياس الاعتمادية

يتضح من الجدول السابق أن قيمة ألفا تعدت 60% لجميع أبعاد الاستبانة، الأمر الذي يعنى أنه يمكن الاعتماد معه على قائمة الاستقصاء وتعميم نتائجها على مجتمع الدراسة.

2/10 نتائج التحليل الإحصائي لفروض الدراسة

1/2/10 نتائج التحليل الاحصائي للفرض الاول: تتأثر الشفافية والنزاهة بحجم الفساد المالي والإداري.

تم اختبار هذا الفرض من خلال عبارات البعد الأول من أبعاد قائمة الاستقصاء، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (4) : التوزيع التكراري والإحصاء الوصفي لاستجابات عينة البحث أثر الشفافية والنزاهة على حجم الفساد المالي والإداري

الترتيب	درجة الأهمية	انحراف معياري	وسط حسابي	رمز المتغير
	موافق بشدة	0.52	4.21	X1
5	موافق	0.67	4.17	X1_1
4	موافق بشدة	0.73	4.20	X1_2
7	موافق	1.26	4.05	X1_3
8	موافق	0.83	3.88	X1_4
6	موافق	0.53	4.06	X1_5
1	موافق بشدة	0.69	4.48	X1_7
2	موافق بشدة	0.76	4.46	X1_8
3	موافق بشدة	0.79	4.44	X1_9

جدول رقم (5) : نتائج اختبار T لاستجابات عينة البحث حول أثر الشفافية والنزاهة على حجم الفساد المالي والإداري

الرمز	المتغير	الترتيب	قيمة T	المعنوية
X1	أثر الشفافية والنزاهة على حجم الفساد المالي والإداري		11.158	0.000
X1_1	هناك زيادة في حجم الفساد المالي بالجهات الحكومية بالمملكة	5	8.085	0.000
X1_2	هناك زيادة في حجم الفساد الإداري بالجهات الحكومية بالمملكة	4	7.779	0.000
X1_3	التوظيف في الجهاز الحكومي لا يعتمد على الكفاءة ويحتاج إلى واسطة أو مصوبية	7	3.523	0.001
X1_4	المعاملات الروتينية في الدوائر الحكومية تحتاج واسطة لإنجازها في الوقت المطلوب	8	3.697	0.00

الرمز	المتغير	الترتيب	قيمة T	المعنوية
X1_5	المعاملات الروتينية في الدوائر الحكومية لا يتم إنجازها في الوقت المطلوب	6	7.137	0.000
X1_7	تساعد الوساطة في الحصول على امتيازات إضافية عما يقدم للآخرين	1	11.415	0.000
X1_8	تساعد الوساطة على الإعفاء من بعض الالتزامات والواجبات	2	10.052	0.000
X1_9	عدم حصول المراجع على حقه بسبب السلوك السلبي تجاه اللوائح والتعليمات	3	9.442	0.000

يتضح من الجدولين السابقين أن هناك إدراك شديد لعينة البحث لكافة أشكال الفساد المالي والإداري التي وردت بقائمة الاستقصاء، حيث تعدى المتوسط المرجح لجميع استجابات العبارات القيمة المتوسطة وفقاً لاختبار T، كما بلغت درجة الموافقة على البعد ككل "موافق بشدة"، وتراوح درجة الموافقة على عبارات البعدين "موافق بشدة" و "موافق"، كما تراوح متوسط الاستجابات بين 4.48 لأهم العبارات وهي "تساعد الوساطة في الحصول على امتيازات إضافية عما يقدم للآخرين"، و 3.88 ولآخر العبارات ترتيباً وهي "المعاملات الروتينية في الدوائر الحكومية تحتاج واسطة لإنجازها في الوقت المطلوب".

نخلص من ذلك إلى إدراك عينة البحث لحجم الفساد المالي والإداري وقبول الفرض الأول للبحث.

وعن أسباب التأخير في إنهاء المعاملات جاءت استجابات عينة البحث كما يلي:

جدول رقم (6) : أسباب التأخير في إنهاء المعاملات (*)

رمز المتغير	المتغير	عدد الاستجابات	النسبة
X1_6_A	البيروقراطية في عمل الأجهزة الحكومية	53	26.24%
X1_6_B	غياب المساهمة للموظفين	57	28.22%
X1_6_C	غموض التعليمات والإجراءات	53	26.24%
X1_6_D	تعتت الموظفين مع المواطنين	21	10.40%
X1_6_E	غياب المثل والقوة في الالتزام	18	8.91%
الإجمالي	البيروقراطية في عمل الأجهزة الحكومية	202	100%

(* هذا السؤال ذو إجابات متعددة، لذا فإن إجمالي الاستجابات أكبر من حجم العينة

يتضح من الجدول السابق أن أهم أسباب التأخر في إنهاء المعاملات هو "غياب المساواة للموظفين" بنسبة استجابات 28.22%، يلي ذلك في الأهمية " البيروقراطية في عمل الأجهزة الحكومية " و "غموض التعليمات والإجراءات" بنسبة استجابات 26.24% لكل منهما، وفي الترتيب الثالث "تعنت الموظفين مع المواطنين" بنسبة استجابات 10.4%، وفي المرتبة الأخيرة " غياب المتل والقنوة في الالتزام" بنسبة استجابات 8.91%.

2/2/10 نتائج التحليل الإحصائي للفرض الثاني: يتأثر حجم الفساد المالي والإداري بأداء الهيئات والمؤسسات المعنية بالنزاهة والكشف عن الفساد.

تم اختبار هذا الفرض من خلال عبارات البعد الثاني من ابعاد الاستبانة، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (7): التوزيع التكراري والإحصاء الوصفي لاستجابات عينة البحث حول أثر أداء الهيئات والمؤسسات المعنية بالنزاهة والشفافية على حجم الفساد المالي والإداري

الترتيب	درجة الأهمية	انحراف معياري	وسط حسابي	رمز المتغير
	موافق	0.58	3.70	X2
3	موافق بشدة	0.99	4.27	X2_1
4	موافق بشدة	1.06	4.21	X2_2
1	موافق بشدة	0.91	4.38	X2_3
2	موافق بشدة	0.92	4.32	X2_4
5	موافق	0.83	3.74	X2_5
6	موافق	0.73	3.73	X2_6
7	موافق	0.81	3.50	X2_7
8	موافق	0.80	3.42	X2_8

الترتيب	درجة الأهمية	انحراف معياري	وسط حسابي	رمز المتغير
9	غير متأكد	0.61	3.32	X2_9
10	غير متأكد	0.71	3.20	X2_10
11	غير متأكد	0.71	3.20	X2_11
12	غير متأكد	0.68	3.18	X2_12

جدول رقم (8): نتائج اختبار T لاستجابات عينة البحث حول أثر أداء الهيئات والمؤسسات المعنية بالنزاهة والشفافية على حجم الفساد المالي والإداري

الرمز	المتغير	الترتيب	قيمة T	المعنوية
X2	أثر أداء الهيئات والمؤسسات المعنية بالنزاهة والشفافية على حجم الفساد المالي والإداري		2.835	0.006
X2_1	تحذر رقابة وزارة المالية من الفساد المالي	3	6.372	0.000
X2_2	تحذر رقابة وزارة المالية من الفساد الإداري	4	5.458	0.000
X2_3	تحذر رقابة ديوان المراقبة العامة من الفساد المالي	1	7.867	0.000
X2_4	تحذر رقابة ديوان المراقبة العامة من الفساد الإداري	2	7.210	0.000
X2_5	يساهم ديوان المظالم في الحد من الفساد المالي	5	2.377	0.020
X2_6	يساهم ديوان المظالم في الحد من الفساد الإداري	6	2.513	0.014
X2_7	تساهم هيئة التحقيق والادعاء العام في الحد من الفساد المالي	7	0	1.000
X2_8	تساعد هيئة التحقيق والادعاء العام في الحد من الفساد الإداري	8	0.765-	0.447
X2_9	تساهم وحدة التحريات المالية بوزارة الداخلية في الحد من الفساد المالي	9	2.415-	0.019
X2_10	تساهم وحدة التحريات المالية بوزارة الداخلية في الحد من الفساد الإداري	10	3.485-	0.001
X2_11	تساهم المديرية العامة للمباحث في الحد من الفساد الإداري	11	3.485-	0.001
X2_12	تساهم المديرية العامة للمباحث في الحد من الفساد الإداري	12	3.816-	0.000

الرمز	المتغير	الترتيب	قيمة T	المعنوية
	من الفساد المالي			

يتضح من الجدولين السابقين أن هناك تفاوتاً بين أثر أداء الهيئات والمؤسسات المعنية بالنزاهة والشفافية على حجم الفساد الإداري، حيث جاءت درجة الموافقة على البعد ككل "موافق" كما بلغ المتوسط المرجح 3.70 بانحراف معياري قدره 0.58، أما عبارات هذا البعد فقد جاءت بعض العبارات أعلى من القيمة المتوسطة وفقاً لاختبار T كما بلغت درجة الموافقة "موافق بشدة" مما يدل على تميز أداء هذه الهيئات والمؤسسات وهي:

- تحد رقابة ديوان المراقبة العامة من الفساد المالي.
- تحد رقابة ديوان المراقبة العامة من الفساد الإداري.
- تحد رقابة وزارة المالية من الفساد المالي.
- تحد رقابة وزارة المالية من الفساد الإداري.

كما بلغت درجة الموافقة على بعض العبارات "موافق" وزادت قيمة T معنوياً عن القيمة المتوسطة، مما يدل على فعالية أداء هذه الهيئات والمؤسسات في الحد من الفساد المالي هي:

- يساهم ديوان المظالم في الحد من الفساد المالي
- يساهم ديوان المظالم في الحد من الفساد الإداري

كما أوضحت قيمة T أن فعالية بعض الهيئات جاء بدرجة متوسطة وفقاً لاستجابات عينة البحث، حيث لم تختلف قيمة T معنوياً عن القيمة المتوسطة، وهذه الهيئات هي:

- تساهم هيئة التحقيق والإدعاء العام في الحد من الفساد المالي
- تساعد هيئة التحقيق والإدعاء العام في الحد من الفساد الإداري

وجاءت قيمة T سالبة وذات دلالة معنوية لبعض العبارات مما يدل على ضعف فعالية هذه الهيئات والمؤسسات في الحد من الفساد المالي والإداري حيث قلت قيمة T عن القيمة المتوسطة، وهذه العبارات هي:

- تساهم وحدة التحريات المالية بوزارة الداخلية في الحد من الفساد المالي.
- تساهم وحدة التحريات المالية بوزارة الداخلية في الحد من الفساد الإداري.

- تساهم المديرية العامة للمباحث في الحد من الفساد الإداري.
- تساهم المديرية العامة للمباحث في الحد من الفساد المالي.

نخلص من ذلك إلى وجود أثر لأداء الهيئات والمؤسسات المعنية بالنزاهة والشفافية على حجم الفساد المالي مما يؤدي إلى قبول الفرض الثاني، رغم تفاوت الهيئات والؤسسات في هذا الأثر ما بين أثر قوي لكل من ديوان المراقبة العامة ووزارة المالية، وديوان المظالم، وأثر متوسط لهيئة التحقيق والادعاء العام، وأثر ضعيف لكل من وحدة التحريات المالية بوزارة الداخلية والمديرية العامة للمباحث.

3/2/10 نتائج التحليل الاحصائي للفرض الثالث: يتأثر حجم الفساد المالي والإداري بصرامة تطبيق الأنظمة والتعليمات.

وقد تم اختبار هذا الفرض من خلال عبارات البعد الثالث من ابعاد قائمة الاستقصاء، وقد جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (9): التوزيع التكراري والإحصاء الوصفي لاستجابات عينة البحث حول أثر التطبيق الصارم للأنظمة والتعليمات على حجم الفساد المالي والإداري

الترتيب	درجة الأهمية	انحراف معياري	وسط حسابي	المتغير
	موافق	0.58	3.73	X3
2	موافق بشدة	0.70	4.44	X3_1
3	موافق بشدة	0.70	4.44	X3_2
10	غير متأكد	0.84	3.24	X3_3
1	موافق بشدة	0.81	4.45	X3_4
4	موافق بشدة	0.84	4.42	X3_5
11	غير متأكد	0.95	3.21	X3_6
5	موافق بشدة	0.80	4.39	X3_7
6	موافق بشدة	0.84	4.38	X3_8
13	غير متأكد	0.97	3.12	X3_9
8	موافق	0.93	4.15	X3_10
7	موافق بشدة	0.90	4.2	X3_11
12	غير متأكد	0.90	3.15	X3_12

9	موافق	1.10	3.48	X3_13
14	غير متأكد	0.73	3.12	X3_14

جدول رقم (10): نتائج اختبار T لاستجابات عينة البحث حول أثر التطبيق الصارم للأنظمة والتعليمات على حجم الفساد المالي والإداري

المتغير	المتغير	الترتيب	قيمة T	المعنوية
X3	أثر التطبيق الصارم للأنظمة والتعليمات على حجم الفساد المالي والإداري		5.246	0.000
X3_1	يساهم نظام مكافحة الرشوة في الحد من الفساد المالي	2	10.83	0.000
X3_2	يساهم نظام مكافحة الرشوة في الحد من الفساد الإداري	3	10.83	0.000
X3_3	هناك تطبيق صارم لنظام مكافحة الرشوة بالمملكة	10	-2.484	0.016
X3_4	يساهم نظام مكافحة التزوير في الحد من الفساد المالي	1	9.606	0.000
X3_5	يساهم نظام مكافحة التزوير في الحد من الفساد الإداري	4	8.914	0.000
X3_6	هناك تطبيق صارم لنظام مكافحة التزوير بالمملكة	11	-2.454	0.017
X3_7	يساعد نظام تأديب الموظف العام في الحد من الفساد المالي	5	9.061	0.000
X3_8	يساهم نظام تأديب الموظف العام في الحد من الفساد الإداري	6	8.53	0.000
X3_9	هناك تطبيق صارم لنظام تأديب الموظف العام بالمملكة	13	-3.176	0.002
X3_10	يساهم نظام الخدمة المالية في الحد من الفساد المالي	8	5.678	0.000
X3_11	يساهم نظام الخدمة المالية في الحد من الفساد الإداري	7	6.304	0.000
X3_12	هناك تطبيق صارم لنظام الخدمة المالية بالمملكة	12	-3.151	0.002
X3_13	يساهم نظام مكافحة غسل الأموال في الحد من الفساد المالي	9	-112.-	0.911
X3_14	هناك تطبيق صارم لنظام مكافحة غسل الأموال	14	-4.192	0.000

يتضح من الجدولين السابقين أن المستوى العام للموافقة على البعد ككل "موافق" حيث بلغ المتوسط المرجح للاستجابات 3.87 باحتراف معياره قدرة 0.58.

أما مستوى الموافقة على عبارات البعد فقد تفاوتت حيث جاءت بعض الأنظمة أعلى من القيمة المتوسطة وفقاً لاختبار T مما يدل على تميز أثر هذه الأنظمة والتعليمات في الحد من الفساد المالي والإداري، حيث كانت قيمة T موجبة وذات دلالة معنوية، كما تراوح المتوسط المرجح للاستجابات على هذه العبارات بين 4.45، 4.15 كما تراوحت درجة الموافقة بين "أوافق بشدة" و "أوافق"، وجاءت هذه العبارات مرتبة وفقاً لأهميتها من وجهة نظر عينة البحث كما يلي:

- يساهم نظام مكافحة التزوير في الحد من الفساد المالي.
- يساهم نظام مكافحة الرشوة في الحد من الفساد المالي.
- يساهم نظام مكافحة الرشوة في الحد من الفساد الإداري.
- يساهم نظام مكافحة التزوير في الحد من الفساد الإداري.
- يساعد نظام تأديب الموظف العام في الحد من الفساد المالي.
- يساهم نظام تأديب الموظف العام في الحد من الفساد الإداري.
- يساهم نظام الخدمة المالية في الحد من الفساد الإداري.
- يساهم نظام الخدمة المالية في الحد من الفساد المالي.

كما جاءت العبارة "يساهم نظام مكافحة غسل الأموال في الحد من الفساد المالي" متوسطة التأثير من وجهة نظر عينة البحث، حيث لم تختلف قيمة T معنوياً عن القيمة المتوسطة.

كما جاءت قيمة T سالبة وذات دلالة معنوية مما يدل على ضعف التطبيق، وهذه العبارات هي:

- هناك تطبيق صارم لنظام مكافحة الرشوة بالمملكة.
- هناك تطبيق صارم لنظام مكافحة التزوير بالمملكة.
- هناك تطبيق صارم لنظام الخدمة المالية بالمملكة.
- هناك تطبيق صارم لنظام تأديب الموظف العام بالمملكة.
- هناك تطبيق صارم لنظام مكافحة غسل الأموال.

نخلص مما سبق إلى أنه يوجد تأثير قوي لنظام مكافحة التزوير، ونظام مكافحة الرشوة، ونظام تأديب الموظف العام، ونظام الخدمة المالية في الحد من الفساد المالي والإداري، كما يوجد تأثير متوسط لنظام مكافحة غسل الأموال في الحد من الفساد المالي وذلك من وجهة نظر عينة البحث، مما يؤدي إلى قبول الفرض الثالث للباحث،

إلا أنه رغم التأثير القوي لهذه الأنظمة إلا أن آراء عينة البحث أظهرت أن التطبيق الصارم لهذه الأنظمة في الواقع العملي لازال ضعيفاً.

4/2/10 نتائج التحليل الإحصائي للفرض الرابع: يتأثر حجم الفساد المالي والإداري ببرامج ترشيد الإنفاق الحكومي.

وقد تم اختبار هذا الفرض من خلال عبارات البعد الرابع من ابعاد قائمة الاستقصاء، وقد جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (11): التوزيع التكراري والإحصاء الوصفي لاستجابات عينة البحث حول أثر برامج ترشيد الإنفاق الحكومي على حجم الفساد المالي والإداري

الترتيب	درجة الأهمية	انحراف معياري	وسط حسابي	رمز المتغير
	موافق	0.95	3.99	X4
1	موافق بشدة	0.88	4.25	X4_1
2	موافق بشدة	0.94	4.20	X4_2
3	موافق	1.25	3.52	X4_3

جدول رقم (12): نتائج اختبار T لاستجابات عينة البحث حول أثر برامج ترشيد الإنفاق الحكومي على حجم الفساد المالي والإداري

الترتيب	المعنوية	قيمة T	المتغير	الرمز
	0.000	4.66	أثر برامج ترشيد الإنفاق الحكومي على حجم الفساد المالي والإداري	X4
1	0.000	6.80	تساهم برامج ترشيد الإنفاق الحكومي في الحد من الفساد المالي	X4_1
2	0.000	6.01	تساهم برامج ترشيد الإنفاق الحكومي في الحد من الفساد الإداري	X4_2
3	0.883	0.147	أعتقد أن الأجهزة الحكومية تلتزم بتنفيذ برامج ترشيد الإنفاق الحكومي	X4_3

يتضح من الجدولين السابقين أن برامج ترشيد الإنفاق الحكومي تساهم بدرجة كبيرة في الحد من الفساد المالي والإداري حيث تراوح المتوسط المرجح بين 4.25، 4.20 كما

كانت درجة الموافقة "أوافق بشدة"، وذلك من جهة نظر عينة البحث وكانت قيمة T موجبة وذات دلالة معنوية مما يدل على إيجابية هذا التأثير، مما يؤدي إلى قبول الفرض الرابع للباحث، أما التزام الأجهزة الحكومية بتنفيذ برامج ترشيد الإنفاق الحكومي فقد جاء هذا الالتزام بدرجة متوسطة حيث كانت قيمة T غير ذات دلالة معنوية مما يدل على عدم اختلافها معنوياً عن القيمة المتوسطة.

5/2/10 نتائج التحليل الإحصائي للفرض الخامس: يتأثر حجم الفساد المالي والإداري بحملات التوعية الإعلامية والمجتمعية.

وقد تم اختبار هذا الفرض من خلال عبارات البعد الخامس من ابعاد قائمة الاستقصاء، وقد جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (13): التوزيع التكراري والإحصاء الوصفي لاستجابات عينة البحث حول أثر حملات التوعية الإعلامية والمجتمعية على حجم الفساد المالي والإداري

الترتيب	درجة الأهمية	انحراف معياري	وسط حسابي	رمز المتغير
	غير متأكد	0.44	3.15	X5
12	غير موافق إطلاقاً	0.88	1.45	X5_1
10	غير متأكد	0.6	2.92	X5_2
11	غير موافق	1.03	1.80	X5_3
9	غير متأكد	0.54	2.94	X5_4
3	موافق	0.71	3.88	X5_5
7	غير متأكد	0.62	3.25	X5_6
1	موافق	0.69	3.95	X5_7
6	غير متأكد	0.64	3.26	X5_8
2	موافق	0.68	3.89	X5_9
8	غير متأكد	0.63	3.23	X5_10
4	موافق	0.7	3.86	X5_11

الترتيب	درجة الأهمية	انحراف معياري	وسط حسابي	رمز المتغير
5	غير متأكد	0.65	3.27	X5_12

جدول رقم (14): نتائج اختبار T لاستجابات عينة البحث حول أثر حملات التوعية الإعلامية والمجتمعية على حجم الفساد المالي والإداري

الرمز	المتغير	الترتيب	قيمة T	المعنوية
X5	أثر حملات التوعية الإعلامية والمجتمعية على حجم الفساد المالي والإداري		6.594-	0.00
X5_1	هل يوجد بالأجهزة الحكومية ملصقات ورسوم مصورة لمكافحة الفساد	12	18.878-	0.00
X5_2	لهذه الملصقات دور في مكافحة الفساد	10	7.616-	0.00
X5_3	المناهج والمقررات الدراسية تتناول موضوعات تتصل بمخاطر الفساد	11	13.435-	0.00
X5_4	تساهم المناهج والمقررات الدراسية مساهمة جادة في الحد من الفساد	9	8.360-	0.00
X5_5	تتناول خطب المساجد موضوعات تتصل بمكافحة الفساد	3	4.317	0.00
X5_6	تساهم خطب المساجد مساهمة جادة في الحد من الفساد	7	3.240-	0.002
X5_7	هل يتناول الإعلام المقروء مقالات لمواجهة الفساد	1	5.359	0.00
X5_8	يساهم الإعلام المقروء مساهمة جادة في الحد من الفساد	6	2.985-	0.004
X5_9	هل يتناول الإعلام المسموع قضايا تتصل بمواجهة الفساد	2	4.691	0.00
X5_10	يساهم الإعلام المسموع مساهمة جادة في الحد من الفساد	8	3.436-	0.001
X5_11	هل يتناول الإعلام المرئي قضايا تتصل بمواجهة الفساد	4	4.225	0.00
X5_12	يساهم الإعلام المرئي مساهمة جادة في الحد من الفساد	5	2.860-	0.006

يتضح من الجدولين السابقين ما يلي:

- وجود أثر ضعيف على مستوى بعد "أثر حملات التوعية الإعلامية والمجتمعية" ككل في الحد من الفساد المالي والإداري حيث كانت قيمة T سالبة وذات دلالة معنوية، أي أن تأثير هذه الحملات تحت المتوسط.

● أما عبارات البعد فقد وجدت بعض العبارات ذات التأثير القوي في الحد من الفساد المالي والإداري، حيث كانت قيمة T موجبة وذات دلالة معنوية، مما يدل على أن هذا التأثير فوق المتوسط من وجهة نظر عينة البحث، وهذه العبارات هي:

- هل يتناول الإعلام المقروء مقالات لمواجهة الفساد.
- هل يتناول الإعلام المسموع قضايا تتصل بمواجهة الفساد.
- تتناول خطب المساجد موضوعات تتصل بمكافحة الفساد.
- هل يتناول الإعلام المرئي قضايا تتصل بمواجهة الفساد.

● وجد تأثير ضعيف لبعض العبارات في الحد من الفساد المالي والإداري، حيث كانت قيمة T سالبة وذات دلالة معنوية، مما يدل على أن هذا التأثير تحت المتوسط، وهذه العبارات هي:

- يساهم الإعلام المرئي مساهمة جادة في الحد من الفساد.
- يساهم الإعلام المقروء مساهمة جادة في الحد من الفساد.
- تساهم خطب المساجد مساهمة جادة في الحد من الفساد.
- تساهم خطب المساجد مساهمة جادة في الحد من الفساد.
- تساهم المناهج والمقررات الدراسية مساهمة جادة في الحد من الفساد.
- لهذه الملصقات دور في مكافحة الفساد.
- المناهج والمقررات الدراسية تتناول موضوعات تتصل بمخاطر الفساد.
- هل يوجد بالأجهزة الحكومية ملصقات ورسوم مصورة لمكافحة الفساد.

نخلص مما سبق إلى تناول خطب المساجد، والإعلام المقروء والمسموع والمرئي لقضايا تتصل بالفساد إلا أن تأثير هذه الوسائل لا زال ضعيفاً ومحدوداً في الحد من الفساد المالي والإداري بالمملكة، مما يؤدي إلى رفض الفرض الخامس للباحث.

11 نتائج الدراسة التطبيقية:

بعد تحليل قوائم الاستقصاء توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1/11 تراوحت قيمة Alfa كمقياس للاعتمادية Reliability على أسئلة قوائم الاستقصاء بين 62.3% ، 90.4% مما يدل على إمكانية الاعتماد على نتائج تحليل هذه القوائم ، وتعميم تلك النتائج على مجتمع الدراسة.

2/11 تم قبول الفرض الأول القائل "تتأثر الشفافية والنزاهة بحجم الفساد المالي والإداري" حيث اتضح إدارك الموظفين لحجم الفساد المالي والإداري، وكان أكثر أنواع الفساد "مساعدة الواسطة في الحصول على امتيازات إضافية عما يقدم للآخرين"، وقد جاءت أنواع الفساد مرتبة من حيث درجة الموافقة على تواجدها كما يلي:

- تساعد الواسطة في الحصول على امتيازات إضافية عما يقدم للآخرين.
- تساعد الواسطة على الإعفاء من بعض الالتزامات والواجبات.
- عدم حصول المراجع على حقه بسبب السلوك السلبي تجاه اللوائح والتعليمات.
- هناك زيادة في حجم الفساد الإداري بالجهاز الحكومي بالمملكة.
- هناك زيادة في حجم الفساد المالي بالجهاز الحكومي بالمملكة.
- المعاملات الروتينية في الدوائر الحكومية لا يتم إنهاؤها في الوقت المطلوب.
- التوظيف في الجهاز الحكومي لا يعتمد على الكفاءة ويحتاج إلى واسطة أو محسوبية.
- المعاملات الروتينية في الدوائر الحكومية تحتاج واسطة لإنجازها في الوقت المطلوب.

جاءت أسباب التأخر في إنهاء المعاملات الحكومية وفقاً لأهميتها من وجهة نظر عينة الباحثين التالي:

- غياب المشاءلة للموظفين.
- البيروقراطية في عمل الأجهزة الحكومية.
- غموض التعليمات والإجراءات.
- تعنت الموظفين مع المواطنين.
- غياب المثل والقنوة في الالتزام.

3/11 تم قبول الفرض الثاني للباحث القائل: "يتأثر حجم الفساد المالي والإداري بأداء الهيئات والمؤسسات المعنية بالنزاهة والكشف عن الفساد" حيث ثبت أن هناك أثر

واضح لأداء الهيئات والمؤسسات المعنية بالنزاهة والشفافية على حجم الفساد الإداري وإن تفاوت هذا الأثر ما بين أثر قوي لكل من ديوان المراقبة العامة ووزارة المالية، وديوان المظالم، وأثر متوسط لهيئة التحقيق والادعاء العام، وأثر ضعيف لكل من وحدة التحريات المالية بوزارة الداخلية والمديرية العامة للمباحث.

4/11 تم قبول الفرض الثالث للباحث القائل: "يتأثر حجم الفساد المالي والإداري بصرامة تطبيق الأنظمة والتعليمات" حيث اتضح أنه يوجد تأثير قوي لنظام مكافحة التزوير، ونظام مكافحة الرشوة، ونظام تأديب الموظف العام، ونظام الخدمة المالية في الحد من الفساد المالي والإداري، كما يوجد تأثير متوسط لنظام مكافحة غسل الأموال في الحد من الفساد المالي وذلك من وجهة نظر عينة البحث، إلا أنه رغم التأثير القوي لهذه الأنظمة إلا أن آراء عينة البحث أظهرت أن التطبيق الصارم لهذه الأنظمة في الواقع العملي لازال ضعيفاً.

5/11 تم قبول الفرض الرابع للباحث القائل: "يتأثر حجم الفساد المالي والإداري ببرامج ترشيد الإنفاق الحكومي" حيث اتضح أن برامج ترشيد الإنفاق الحكومي تساهم بدرجة كبيرة في الحد من الفساد المالي والإداري، أما التزام الأجهزة الحكومية بتنفيذ برامج ترشيد الإنفاق الحكومي فقد جاء بدرجة متوسطة.

6/11 تم رفض الفرض الخامس للباحث القائل: "يتأثر حجم الفساد المالي والإداري بحملات التوعية الإعلامية والمجتمعية" حيث تناولت خطاب المساجد، والإعلام المقروء والمسموع والمرئي لقضايا تتصل بالفساد إلا أن تأثير هذه الوسائل لا زال ضعيفاً ومحدوداً في المساهمة الجادة في الحد من الفساد المالي والإداري بالمملكة.

12- توصيات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسات توصي الباحث بما يلي:

- الالتزام بالمعايير الدولية للنزاهة والشفافية، والاتفاقات الدولية والإقليمية لمحاربة الفساد، وتوسيع نطاق التعاون الدولي، ومتابعة موقع المملكة في المؤشرات الدولية لمكافحة الفساد (منظمة الشفافية الدولية، مؤسسة النزاهة العالمية... الخ)، والارتقاء بهذا المؤشر.
- العمل على زيادة حملات التوعية الإعلامية والمجتمعية بحجم الفساد المالي والإداري.
- تعزيز ودعم الهيئات والمؤسسات الرقابية لمحاربة الفساد.
- وضع نشاط رقابي فعال لحماية المال العام والحد من ثقافة الإسراف الحكومي، وترشيد الإنفاق العام

- التطبيق الصارم للأنظمة والتعليمات (نظام مكافحة الرشوة، نظام مكافحة التزوير، نظام تأديب الموظف العام، نظام الخدمة المدنية، نظام مكافحة غسيل الأموال) وذلك للحد من الفساد المالي والإداري.
- تفعيل دور جهات الرقابة وأجهزة ضبط الفساد مثل هيئة التحقيق والإدعاء العام، ووحدة التحريات المالية بوزارة الداخلية والمديرية العامة للمباحث.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية :

- 1- أبو شامة ، عباس (1999) : التعريف بالظواهر الإجرامية المستحدثة، حجمها، أبعادها، ونشاطاتها في الدول العربية، الرياض
- 2- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة المصدق عليها من الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والأربعون بتاريخ 2000/11/15م
- 3- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 2005/12/14م
<http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan038992.pdf>
- 4- الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (المادة 7)
- 5- الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (43) بتاريخ 1428/2/1 هـ المنشور بالعدد 4140 من جريدة أم القرى في 1428/2/26 هـ الموافق 2007/3/16م
<http://www.cib.gov.sa/nzah.pdf>
- 6- الدليل التشريعي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الإصدار الثاني 2012
<http://www.un.org/ar/events/anticorruptionday/pdf/LegislativeGuide.pdf>
- 7- الشوارة فيصل، (2009) قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 25 - العدد الثاني 2009م صفحة 119 - 155
- 8- الغنام فهد محمد، (2011) ، مدي فعالية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري من وجه نظر أعضاء مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية، دراسة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .
<http://hdl.handle.net/123456789/52280>
- 9- برلمانيون عرب ضد الفساد (2013AEPAC)،
<http://www.arpacnetwork.org/ShowArticles.aspx?aid=116>

- 10 جميل احمد صبحي (2011) : الأثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة غسل الأموال ودور المصارف في مكافحتها (دراسة استطلاعية على عينة من المصارف العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السابع والعشرون 2011م ص 78 : 110.
- 11 حسن هيفاء جواد وآخرون, (2011) سبل مكافحة الفساد المالي والإداري في العراق مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية -المجلد السابع والعشرون صفحة 275 - 292
- 12 سعاد محمد عبد الفتاح (2007): الفساد الإداري والمالي مظاهره / سبل معالجته حالة تطبيقه في لجنة احتساب فترة الفصل السياسي للمشمولين بقرار احتساب الضرر والفصل السياسي
- 13 سلمان احمد هادي، ميخا لهيب توما، (2007) : الانعكاسات المترتبة علي ظاهرة غسل الأموال، مجلة الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية العدد السابع والستين نوفمبر 2007م ص 212- 235.
- 14 عبد الوهاب علاء، (2006): التحكم المؤسس وأثره في الرقابة والتوجيه علي الشركات المساهمة العمانية دراسة ميدانية في الهيئة العامة لسوق المال مسقط / سلطنة عمان، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية-المجلد الأول - 2022
- 15 مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام 2013م (<http://www.transparency.org/cpi2013/results>)
- 16 مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام 2012م (<http://www.transparency.org/cpi2012/results>)
- 17 النظام السعودي للخدمة المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / 49 بتاريخ 1397/7/10هـ والمعمول به اعتبارا من 1397/8/1هـ
- 18 النظام السعودي لمكافحة التزوير الصادر بقرار مجلس رقم 550 الوزراء في 1382/11/3هـ والمتوج بالمرسوم الملكي رقم 53 في 1382/11/5هـ
- 19 النظام السعودي لمكافحة الرشوة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 36) بتاريخ 1412/12/29هـ بموافقة مجلس الوزراء بالقرار رقم (175) بتاريخ 1423/12/28هـ والمنشور بجريدة أم القرى في العدد(3414) بتاريخ 1413/2/2هـ <http://www.cib.gov.sa/tzoer.pdf>
- 20 هيئة هشام، (2005): الفساد في أفريقيا جنوب الصحراء، مجلة السياسة الدولية العدد 160 ابريل 2005م.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- 1- ANTI-Abou-Moghli, Azzam&Al-mourmany, Salam

COMPETITIVE BUSINESS PRACTICES AND THE
NEED FOR A COMPREHENSIVE COMPETITION
American Academic & LAW IN BANGLADESH
(2009) Scholarly Research Journal

- 2- Ari Salminen & Olli-Pekka , The control of corruption in
Finland , Faculty of Public Administration, University of
Vaasa, Finland, Madrid, Spain, 19-22 September 2007.
<https://www.law.kuleuven.be/integriteit/egpa/previous-egpa-conferences/madrid-2007/salminen.pdf>
- 3- Ari Salminen & Olli-Pekka , Decentralization,
Corruption, and the Unofficial Economy. JEL Codes.
Indiana University Bloomington
- 4- Augusto Lopez-Claros, Six Strategies to Fight corruption
, ON WED, 05/14/201

[http://blogs.worldbank.org/voices/ar/futuredevelopment/
six-strategies-fight-corruptio](http://blogs.worldbank.org/voices/ar/futuredevelopment/six-strategies-fight-corruptio)
- 5- Dimitri Vlassis- Chief, Anti-Corruption and Crime
Branch, United Nations Office
on Drugs and Crime , Fifth Global Conference of
Parliamentarians Against Corruption Final
- Reportgopacnetwork.org. ,(GOPAC) Feb 2013
<http://gopacnetwork.org/ar/>
- 6- Jim Yong Kim Speech , World Bank Group President
Speech on Anti-Corruption at the Center for Strategic
and International Studies, World Bank Group President
Jim Yong Kim Washington, DC January 30,
2013[http://www.albankaldawli.org/ar/news/speech/2013/
01/30/world-bank-group-president-jim-yong-kim-
speech-anti-corruption-center-for-strategic-and-
international-studie](http://www.albankaldawli.org/ar/news/speech/2013/01/30/world-bank-group-president-jim-yong-kim-speech-anti-corruption-center-for-strategic-and-international-studie)
- 7- Jim Yong Kim , World Bank Group President , “Anti-
corruption Efforts in a Global Environment: A
Commitment to Act”, Washington, DC , January 30

- <http://www.worldbank.org/en/news/speech/2013/01/30/world-bank-group-president-jim-yong-kim-speech-anti-corruption-center-for-strategic-and-international-studies>
- 8- Laarni Escresa and Lucio Picci, A New Cross-National Measure of Corruption, January 2014, Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=2294477>
- United nation office on Drugs and Crime-2013
- <http://www.unodc.org/unodc/en/money-laundering/globalization.html>
- 9- Lucy Williamson, corruption classes in Indonesia, UI Center for study of Governace, [.ui.ac.id/content/corruption-classes-csgindonesia](http://www.ui.ac.id/content/corruption-classes-csgindonesia), <http://news.bbc.co.uk/2/hi/7870442.stm>
- 10 Monika Vule, The unofficial Economy and the provision of public goods in transition countries, 2004, http://scholar.google.com/scholar?q=CORRUPTION,+THE+UNOFFICIAL+ECONOMY+AND+THE+PROVISION+OF+PUBLIC+GOODS+IN+TRANSITION+COUNTRIES&hl=ar&as_sdt=0&as_vis=1&oi=scholart&sa=X&ei=nXNmVO7MHc3iaJuggugC&ved=0CBsQgQMwAA
- 11 , DECENTRALIZED Patrick von Maravic
- CORRUPTION IN GERMANY, Public Administration Quarterly 30.4 (Winter 2007): 440-478
- 12 Piero Stang, Essay Political Corruption and Media Freedom, Submitted In partial fulfillment of requirement of the degree of Doctor Philosophy in the Graduate School of art and Sciences Colorado University 2009
- <http://gradworks.umi.com/33/75/3375488.htm>
- 13 TECHNICAL GUIDE TO THE UNITED NATIONS CONVENTION AGAINST CORRUPTION